المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد الرابع عشر **حزيران2007**

لمحة عامة – القضايا الأساسية

مستويات غير مسبوقة للعنف بين الفصائل في قطاع غزة

بعد وقف إطلاق النار بتاريخ 19 أيار بين قوات فتح والقوات التنفيذيّة التابعة لحركة حماس، استمر القتال بين الفصائل في قطاع غزة بتاريخ 9 حزيران. و بحلول 15 حزيران، تمكنت حركة حماس من السيطرة الكاملة على قطاع غزة. أدى العنف الداخلي إلى مقتل 188 فلسطيني في قطاع غزة وجرح 840 منهم. و هذا العدد يمثل ارتفاع بنسبة ثلاثة أضعاف في عدد القتلى الفلسطينيين من جراء العنف الداخلي بالمقارنة مع شهر أيار 2007، ورفع عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم من جراء العنف الداخلي في قطاع غزة خلال عام 2007 إلى 386 قتيل. وهذا العدد هو أكثر بمرتين ونصف من مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا من جراء العنف الإسرائيلي الفلسطيني في عام 2007 (155) في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا وقد حصلت أعمال انتقامية ضد أفراد تابعين لحركة حماس في الضفة الغربية من خلال تنفيذ عدة عمليات خطف و اعتقال القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية ما يعادل 200 عضو من حركة حماس في الضفة الغربية.

تجميد الحركة اليومية في قطاع غزة نتيجة للعنف، وإضعاف المساعدات الإنسانية

خلال فترة الصراع الشديد بين 9 و 15 حزيران، تجمدت الحياة اليومية لدى العديد من مواطني قطاع غزة، ما أدى إلى إضعاف عملية توفير المساعدات الإنسانية بشكل كبير. تم منع موطني قطاع غزة من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية و أماكن توفير المواد الغذائية. وبعد مقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتاريخ 13 حزيران عن الإيقاف الفوري لمعظم العمليات التي تنفذها، والتي تم استكمالها بحلول 17 حزيران. تم إعطاء تعليمات لجميع الموظفين التابعين للأمم المتحدة على العمل من بيوتهم بين 11 و 17 حزيران. و بتاريخ 17 حزيران، قامت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بنشر تصريح مشترك نص بأن التقارير التي تم استلامها خلال فترة القتال الشديد حول المداهمات التي تم تنفيذها على المستشفيات وسيارات الإسعاف وعمليات القتل الخارجة عن القانون عملت على زيادة القلق تجاه الانتهاكات الفاحشة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

انحلال حكومة الوحدة الوطنية و تأسيس الحكومة الطارئة

بتاريخ 14 حزيران، قام رئيس السلطة الفلسطينية بحل حكومة الوحدة الوطنية، و بتاريخ 16 حزيران تم إدخال حكومة طارئة جديدة. و بإزالة حركة حماس من الحكومة تم إعادة توفير المعونات للسلطة الفلسطينية. و جاء هذا بعد استئناف المساعدات لوزارة المالية من قبل الاتحاد الأوروبي في

أوائل شهر حزيران. جاءت عملية استئناف المساعدات في الوقت الذي واجه فيه الفلسطينيين أزمة دين كبيرة، و التي تعود بشكل خاص لإيقاف عملية دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية. وفقا لمنظمة أوكسفام البريطانية، كان معدل دين العائلة الواحدة من ضمن العائلات التي تم إجراء المسح عليها يساوي $1750 دولار أمريكي. في قطاع غزة، 1 من بين 15 عائلة لديها دين بما يزيد عن $25000 دولار أمريكي.

إغلاق المعابر: حجز آلاف الأشخاص على حدود رفح

أغلقت معابر غزة بشكل متدرج عندما تم إطلاق القتال بتاريخ 9 حزيران. و كان لهذا الإغلاق تأثير كبير على عملية توفير المعونات الإنسانية وعلى اقتصاد قطاع غزة. و منذ 30 حزيران، بقيت معابر رفح و إيريز مغلقة بسبب عدم وجود آلية تنسيق بين الجهات الفلسطينية وإسرائيل. و كان معبر كارني مغلقا باستثناء حزام لنقل البضائع يقع خارج المعبر والذي تم فتحه بتاريخ 29 حزيران لعملية استيراد الحبوب. تم إدخال الواردات الإنسانية إلى داخل غزة من خلال معابر كيريم شالوم و صوفا، و لكن هذا الوضع غير مستدام على المدى البعيد خصوصا بغياب البنية التحتية على معبر صوفا و غياب السعة على معبر كيريم شالوم. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه يجب إدخال 900 شاحنة أسبوعيا إلى قطاع غزة لتلبية الاحتياجات الأساسية: 625 للمواد الغذائية الأساسية و المعدات الطبية و 275 للمواد الأساسية الأخرى. يتم إيقاف حوالي 6000 فلسطيني على الجهة المصرية من حدود رفح، بما في ذلك المرضى العائدين لاحقا لتلقيهم العلاج الطبي في الخارج.

القطاع الصناعي في غزة تحت ضغط كبير نتيجة لعدم القدرة على استيراد المواد الخام و عدم القدرة على تصدير المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، عدم قدرة القطاع الخاص في قطاع غزة على العمل له تأثير كبير، بحيث 54% من اقتصاد غزة يعتمد على نشاطات هذا القطاع. إن استمرار إغلاق حدود غزة يشكل خطرا من حيث ازدياد تدهور الاقتصاد الفلسطيني و ارتفاع الحاجة الملحة للمعونات الإنسانية و ارتفاع نسبة الاعتماد عليها.

تأثر القطاع الزراعي في قطاع غزة من جراء العزل

إن التطورات السياسية في قطاع غزة في شهر حزيران وزيادة عمليات الإغلاق كان لها تأثيراً حاداً على القطاع الزراعي الذي يعد هام من حيث توفير المواد الغذائية الطازجة والمغذية والمساهمة في المحافظة على دخل المزارعين. إن ارتفاع تكاليف التصنيع بما فيها علف الحيوانات و المنتجات البيطرية و الأسمدة و مبيدات الحشرات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق تؤثر على قابلية نمو النشاطات الزراعية و تزيد شدة القلق تجاه الموسم الزراعي القادم.

الصراع بين الفصائل، إنشاء الحكومة الجديدة و التأثير على الصحة

تأثرت الخدمات الطبية بشكل خاص خلال الصراع بين الفصائل. و واجه السكان صعوبات كبيرة من حيث الوصول إلى العناية الصحية. تم التصريح عن تبادل إطلاق النار في داخل المستشفيات الحكومية و خطف سيارتي إسعاف من قبل عساكر. و قد يعمل قرار الرئيس محمود عباس، الذي يشرط تعطيل جميع الموظفين الحكوميين الذين تم تعيينهم بعد تاريخ 25 كانون الثاني 2006، في التأثير على 24000 موظف حكومي و أمني بالإضافة إلى حوالي 1000 موظف في وزارة الصحة (وفقا للتقديرات الأولية). و قررت الحكومة الطارئة أيضا أن سكان قطاع غزة غير مجبرين على تسديد تكاليف الخدمات الحكومية، بما في ذلك الضرائب التي يتم جمعها محليا و أقساط الخدمات. و

نتيجة للوضع المالي المشكوك فيه في قطاع غزة، توقف العديد من المزودين عن توفير المواد الغذائية و مواد التنظيف و القرطاسية للمستشفيات، مما أدى إلى حدوث نقص.

لمحة عامة – التركيز المحلي
الضفة الغربية و قطاع غزة
محكمة العدل العليا الإسرائيلية ترفض النظر في الدعوى المقدمة من سكان سوسيا
خلال جلسة بتاريخ 6 حزيران، قامت محكمة العدل العليا الإسرائيلية برفض النظر في الدعوى التي تم إقامتها في عام 2001 من قبل سكان سوسيا و البالغ عددهم 250 نسمة. و إن الطريقة التي تعاملت فيها المحكمة مع القضية و النشاطات التي تلتها قد تؤثر على مجتمعات أخرى في المنطقة. وفي السابق قررت المحكمة المذكورة بالسماح للسكان البقاء في أراضيهم إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن قضيتهم. و خلال الجلسة التي تمت في شهر حزيران، قامت المحكمة بإعطاء القرويين مدة شهر واحد فقط لتوفير خطة بناء لمكتب التنسيق بين المناطق من أجل الحصول على تصاريح بناء. في 25 و 26 حزيران، منع الجيش الإسرائيلي المساحين من دخول أرض سوسيا بالرغم من وجود تنسيق مسبق لذلك. إن قرار السماح للسكان بتنفيذ عملية البناء و أمر الجيش الإسرائيلي بإزالة أو تدمير منازلهم يعود لمكتب التنسيق بين المناطق. فإذا تمت عملية الإخلاء، ستكون هذه المرة الخامسة التي يتم فيها إخلاء العائلات، البالغ عددهم 13، من أراضيهم. وعملية الإخلاء هذه ستؤثر على المجتمعات الأخرى، خصوصا مسفر يطا (عدد سكانها 1200) إذ أن هناك قضية مشابهة تم رفعها بالنيابة عنهم لدى محكمة العدل العليا.

بتاريخ 14 كانون الأول 2006، قامت محكمة العدل الإسرائيلية العليا بإصدار قرار نص أنه يجب على الجيش الإسرائيلي إزالة الحاجز الصغير الواقع على شارع 317 خلال 6 أشهر. في شهر حزيران، قامت المحكمة بمنح الجيش الإسرائيلي مدة إضافية للوصول إلى حلول "إبداعية" بالنسبة للحاجز الصغير.

قطاع غزة
"الألعاب الصيفية" التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تستهدف حوالي 200000 طفل في غزة

في أواخر شهر حزيران، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بإطلاق برنامجها "الألعاب الصيفية" لأطفال قطاع غزة، و الذي تم تعطيله مدة أسبوع بسبب القتال بين الفصائل. و تمت الألعاب بمشاركة 200000 طفل اشتركوا في نشاطات واسعة ترفيهية وتعليمية. إن برنامج "الألعاب الصيفية" هو جزء من مبادرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين لتخفيف أفظع التأثيرات الناتجة عن الأزمة الحالية من خلال توفير المساعدة الملحة المباشرة و تنفيذ مبادرات التنمية الإنسانية المبدعة التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المستفيدين.

حماية المواطنين
تحليل ظاهرة حماية المواطنين
في شهر حزيران، كان عدد القتلى من جراء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني نصف ما كان عليه في شهر أيار 2007 (40 قتيل مقابل 63) نتيجة لانخفاض نسبته 44.4% في إصابات قطاع غزة. و هذا العدد هو أقل من المعدل الشهري لعام 2006 و أكثر من ضعفي المعدل الشهري لعام 2005. و لكن

كان هناك ارتفاع طفيف في عدد الإصابات في الضفة الغربية (صفر مقابل 8) و معظم القتلى (7) سقطوا في شمال الضفة الغربية. في نفس الوقت، انخفض عدد الإصابات الناتجة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بنسبة حوالي 47% في الضفة الغربية و قطاع غزة.

في شهر حزيران 2007، ارتفع عدد الوفيات الناتجة عن الصراع الداخلي بثلاثة أضعاف مقارنة مع شهر أيار و وصلت إلى 193 حالة وفاة، و هو عدد غير مسبق. و هذا العدد يمثل خمس مرات أكثر من الوفيات الناتجة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني و يمثل 77% من إجمالي الوفيات لشهر حزيران 2007. إن إجمالي عدد الإصابات (1047) هو أعلى رقم شهري تم تسجيله منذ شهر كانون الأول 2005، و نسبة 83% من هذه الإصابات ناتجة عن الصراع الداخلي و العنف و 14% منها ناتج عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

توفير العناية الطبية تتعرض للخطر نتيجة للقتال القائم بين الفصائل

أدى الصراع بين الفصائل في قطاع غزة و الذي تم بين 9-14 حزيران، إلى تعريض إمكانية الوصول إلى العناية الصحية إلى خطر، مما أدى إلى تعطيل عملية إخلاء المصابين ومنع المرضى والكادر الطبي من الوصول إلى المراكز الطبية. وفقا للقانون الإنساني الدولي، يجب على المصابين و المرضى تلقي العناية الطبية إلى أقصى حد ممكن. يتوجب احترام و حماية الوحدات الطبية و المواصلات و الموظفين في جميع الأحوال. برغم ذلك، قام المسلحون بتبادل النيران بجانب و في داخل المستشفيات، مثل مستشفى بيت حانون و شفا. و بعد مقتل أربعة مرضى و جرح 10 منهم، توق مستشفى بيت حانون عن توفير الخدمات. صرحت وزارة الصحة الفلسطينية عن حادثين تم فيهما خطف سيارات إسعاف تابعتين للهلال الأحمر الفلسطيني، إحداهما خلال عملية إخلاء شخص مصاب. كانت مراكز توفير العناية الصحية الأولية تعمل بشكل جزئي و تم إغلاق 7 عيادات طبية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. و قامت المستشفيات بتشغيل الخدمات الطارئة فقط و صرحت عن وجود نقص في وحدات الدم التي يتم التبرع بها بسبب عدم قدرة المتبرعين من الوصول إلى المستشفيات.

الصحة الاجتماعية النفسية لدى النساء

مقارنة مع الشهر الماضي، أدى العنف إلى ارتفاع حاد في عدد النساء اللواتي يتطلبن الاستشارات الاجتماعية النفسية في مراكز صبايا النسائية. صرّح الفريق الميداني التابع لصندوق الأمم المتحدة التنموي للنساء أن عدد النساء ارتفع من 44 امرأة في شهر أيار 2007 إلى 99 امرأة في شهر حزيران 2007 في بيت حانون، و من 42 امرأة إلى 68 امرأة في المواسي.

مهاجمة المسيرات السلمية النسائية

رداً على للعنف الداخلي، قامت النساء في قطاع غزة بتنظيم مسيرة سلمية بتاريخ 13 حزيران طالبين وضع حد للقتال. و قامت النساء بالسير من ضاحية الشجاعية إلى المجلس التشريعي الفلسطيني. و صرحت النساء لصندوق الأمم المتحدة التنموي للنساء أنه عند مرورهم من قرب مخفر شرطة العباس قام قناصة مجهولو الهويّة بإطلاق النيران من أبنية مجاورة، مما أدى إلى مقتل مواطنين (امرأة و رجل) و جرح آخرين.

الجلسة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان (11-18 حزيران 2007)

قام مجلس حقوق الإنسان بتحديث دعوته لإرسال بعثتين لتقصي الحقائق إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وطالب رئيس المجلس والمفوض الأعلى لحقوق الإنسان التقرير عن عملية تنفيذ القرارات المتعلقة في جلسة المجلس المقبلة في شهر أيلول.

بالنسبة للبعثة الأولى (بتاريخ 6 تموز 2006)، قام السيد جون دوجارد، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بتسليم تقرير وضّح فيه أسباب عدم تنفيذ البعثة وأدلى بعدة أسباب للمجلس.

كما صرح رئيس الأساقفة دزموند توتو، الرئيس الأعلى لبعثة تقصي الحقائق في بيت حانون، أن البعثة لم تستطع السفر إلى غزة بسبب غياب التنسيق من حكومة إسرائيل. و يصرح تقرير توتو أنه "من الواضح وجود انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في بيت حانون نتيجة للعمليات التي مارسها الجيش الإسرائيلي بتاريخ 8 تشرين الثاني و حوله،" و أكد أهمية التحري من هذه الحوادث من خلال عملية مستقلة وغير منحازة وشفافة، بإيثار المستوى الوطني. أيضا يؤكد التقرير أنه طبقا للقانون الإنساني الدولي، يجب توفير الحماية لسكان غزة , و على إسرائيل تحديد الخطوات المتبعة خلال فترة لا تتعدى الجلسة السادسة للمجلس، لتأكيد عدم تكرار مثل هذا الحادث. كما يوصي التقرير بتأسيس آلية تتمكن من توفير رصد مستقل وتقييم لحالة حقوق الإنسان لدى المواطنين الواقعين في وسط الصراع في المناطق الفلسطينية المحتلة، و تعميم هذا التقرير.

حماية الطفل

" حماية الطفل تضم استراتيجيات و نشاطات تهدف إلى حماية الأطفال من دون سن 18 من الإساءة و الاستغلال و العنف"

تستخدم مؤشرات هذا الجزء لرصد قرار رقم 1612 التابع لمجلس الأمن في الأمم المتحدة و الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005 حول حماية الأطفال من دون سن 18 خلال الصراع المسلح.

كان شهر حزيران الأكثر مميتاً من عام 2007 بالنسبة للأطفال الفلسطينيين. فقد قتل 13 طفل، من بينهم 4 أطفال قتلوا من جراء الصراع بين الفلسطينيين و 9 منهم قتلوا نتيجة للصراع مع إسرائيل. من بين هؤلاء الأطفال، قتل 5 أطفال في غزة بينما كانوا يعبثون في قذيفة مدفعية لم تنفجر. سقط جميع الأطفال في غزة، باستثناء طفل واحد في الخليل، و فئاتهم العمرية تتراوح بين سن 8 إلى 17 عام. و بذلك يصبح عدد الأطفال الذين قتلوا في عام 2007 إلى 53 طفل. 18 طفل على الأقل لقوا إصاباتهم خلال الصراع مع إسرائيل، بالإضافة إلى 5 أطفال من جراء العنف الداخلي. لم يتم التقرير عن إصابة أو مقتل أي طفل إسرائيلي خلال الشهر.

تأثر حوالي 16 شخص من جراء هدم المنازل، بالإضافة إلى أغلبية من الأطفال. و بهذا يصبح عدد الأشخاص المشردين لاحقا لهدم بيوتهم 357 شخص منذ بداية عام 2007، بما فيهم 181 طفل. تم حرق العديد من الممتلكات، بالإضافة إلى روضة أطفال و نادي شباب و حافلة مدرسة خلال العنف بين الفصائل. بالإضافة إلى ذلك، تم اقتحام مركز شباب في خان يونس و احتلاله من قبل أحزاب فلسطينية.

384 طفل محجوزين في معتقلات إسرائيلية، و 10 منهم معتقلين إدارية (من غير تهمة).

العنف و الممتلكات الخاصة

المستوطنون الإسرائيليون يسرقون أشجار الزيتون في قرية قريوت الواقعة في منطقة نابلس

محمد مقبل، الذي يناهز من العمر 66 عاما، هو مزارع فلسطيني يعيش في قريوت التي يقطنها حوالي 2600 نسمة و تقع في المنطقة الجنوبية من محافظة نابلس. يملك مقبل قطعة أرض صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من القرية، و في عام 1966 قام بزرع 300 شجرة زيتون. خلال السنوات التي شهدت موسم زيتون جيد، كانت تنتج الأشجار ما يعادل 1600 كغم من زيت الزيتون، و تفيد حوالي 40 فرد عائلة. منذ عام 2000، كان منتج زيت الزيتون المدر من هذه الأرض عبارة عن مصدر الدخل الرئيسي لمقبل.

يحد قريوت من الجنوب و الشمال مستوطنتين إسرائيليتين، شيلو و عيلي. في التسعينات، تم إنشاء نقاط حدود شفوت راحيل و أدي عاد للمستوطنتين بالقرب من أرض مقبل. و منذ ذلك الوقت، قام المستوطنون باستمرار محاولة السيطرة على هذه الأرض. وفي عام 2000، قام المستوطنون بتدمير جزء من أرض مقبل و قاموا بسرقة نصف محصوله على الأقل. و نتيجة للمضايقات المستمرة، لم يكن باستطاعة مقبل ممارسة قطف الزيتون خلال المواسم الستة الأخيرة. و في العام الماضي، قام المستوطنون بنصب جدار حول الأرض لتأكيد عدم قدرة مقبل من الوصول إليها. وفي شهر تشرين الثاني 2006، تمكن مقبل وعائلته من الدخول إلى الأرض من خلال تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي، و لكن عندما قام الجيش بترك الأرض، قامت جماعة من المستوطنين بدخولها و ضرب مقبل و عائلته، مما أسفر عن نقل مقبل إلى المستشفى ليتعافى من جروحه. و بهذه الحادثة كما وفي عدة حوادث اخرى، قام مقبل بتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية، لكن دون جدوى. يقوم المستوطنون عاماً تلو الآخر، بالاستمرار في مضايقة مقبل و سرقة محصوله.

بتاريخ 17 حزيران 2007، وصل المستوطنون إلى أرض مقبل بصحبة جرافاتهم و قاموا بقلع و سرقة الأشجار فيها تدريجيا. عندما شهد مقبل عملية السرقة عن بعد، قام على الفور بالاتصال بالجيش الإسرائيلي، الذين بدورهم حولوه إلى مخفر الشرطة في مستوطنة بنيامين. و في نفس اليوم، قام مقبل بتقديم شكوى لدى الشرطة. و بعد مرور بضعة أيام، وجدت السلطات الإسرائيلية حوالي 140 شجرة من أشجار الزيتون المسروقة في أدي عاد حيث قام المستوطنون بإعادة زراعتها على مدخل الحدود.

وفقا لمقبل، بتاريخ 24 حزيران، تم دعوته لحضور اجتماع مع مكتب التنسيق الإسرائيلي بين المناطق في بيت إيل. و خلال الاجتماع، وعد الجيش الإسرائيلي بإعادة زرع الأشجار في أرضه، بالإضافة إلى 30 شجرة قديمة و 130 شجرة صغيرة كتعويض لمقبل. وافق مقبل على هذا العرض و اعتبره أفضل ما يمكن أن يحصل عليه من جراء هذا الوضع. بعد ذلك، بتاريخ 26 حزيران، وصل الجيش الإسرائيلي إلى أرض مقبل لكي يقوموا بزرع الأشجار المقلوعة.

و بعد أن تمت عملية الزرع، تبين أنه تم إرجاع 124 شجرة وكانت كافة الأشجار مدمرة. وفقا لمقبل، لن تتمكن هذه الأشجار من إنتاج المحصول لمدة عقد على الأقل حتى لو تم العناية بها و معالجتها بالشكل اللازم. قام مكتب التنسيق الإسرائيلي بين المناطق في رام الله بتأكيد تفاصيل الاتفاقية التي تمت مع مقبل، و لكن لم يتمكن من تحديد تاريخ يتم فيه إعادة زرع الأشجار المتبقية.

تعد تجربة محمد مقبل جزء من سلسلة تجارب كبيرة مشابهة حول العنف الذي يرتكبه المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وأراضيهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، و خصوصاً خلال موسم الحصاد في كل فصل خريف. خلال الشهور الستة الأولى من عام 2007، سجلت 98 حادثة ارتكبها المستوطنين الإسرائيليين، ومن ضمن هذه الحوادث، 35 منها أسفرت عن إصابات فلسطينية، 4 منها أسفرت عن إصابات أفراد أجانب، و 9 منها أسفرت عن إصابات مستوطنين إسرائيليين. تضم أنواع الحوادث التي يتم التقرير عنها ما يلي: التحرش اللفظي و الجسدي ضد الفلسطينيين، التدمير المتعمد للممتلكات الخاصة التابعة للفلسطينيين، بالإضافة إلى الأشجار و المحاصيل و مركبات السير و أنابيب المياه و المنازل، و منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية و مدارسهم.

حوادث التأخير

تفتيش الفتيات من خلال خلع ملابسهن على حاجز جيلو العسكري في بيت لحم

بينت المعلومات التي تم تسجيلها أن النساء المارات من خلال حاجز جيلو العسكري، يوم الجمعة الموافق 22 حزيران، تعرضوا لعمليات تفتيش اضطرتهن إلى خلع ملابسهن. بينت التقارير أنه تم تفتيش ما لا يقل عن 25 امرأة على هذا النحو في ذلك اليوم، خصوصاً النساء اللواتي عبرن الحاجز بين الساعة السابعة و التاسعة صباحا. و جاء هذا الحادث نتيجة لحادث في شهر نيسان 2007 تم فيه إجبار طفلة فلسطينية في الثانية عشر من عمرها على خلع ملابسها أمام الآخرين الذين كانوا ينتظرون على نفس الحاجز العسكري.

وفقا للنساء اللواتي تعرضن لهذا النوع من التفتيش خلال خروجهم من بيت لحم، قام الجيش الإسرائيلي بأمر جميع النساء بالخروج من الصف قبل تفتيش هوياتهن و تصاريحهن. تم أخذ النساء بجماعات تتكون من ثلاثة أو أربعة نساء إلى غرفة صغيرة (قدر البعض أن مساحتها لا تتعدى 2 متر مربع) يتم فيها مراقبة عملية الدخول و الخروج من خلال جهاز تحكم. و تم تفاعل النساء فقط مع جندية إسرائيلية ناطقة بطريقة غير لبقة، كانت تجلس في غرفة أخرى تفصلها نافذة زجاجية عن الغرفة التي تم فيها حجز النساء. أمرت كل امرأة بخلع ملابسها (ما عدا الغيار الداخلي) بينما تم تفحصن من قبل جندية من وراء النافذة كانت تأمرهن بالوقوف في عدة مواضع. و لم يتم استثناء النساء الكبيرات في السن من هذا التفتيش.

كما تم ملاحظة خروج النساء الداخلات إلى بيت لحم من القدس، بالإضافة إلى النساء اللواتي لبسن الحجاب، من غرفة التفتيش. صرح أن هؤلاء النساء تركن غرفة التفتيش و هن يبكون و ينصحون النساء الأخريات عدم الدخول إليها. أما النساء اللواتي طلبن الخروج من غرفة التفتيش و العودة إلى حيث أتن، فقد تم رفض توسلاتهن.

إن النساء القادمات و الخارجات من القدس بشكل مستمر يفعلن ذلك لأسباب ضرورية (العمل أو الوصول إلى الخدمات الأساسية). بعض النساء اللواتي تم تفتيشهن كان بحوزتهن تصاريح دخول إسرائيلية تدل على أنهن خضعن لتفتيش أمني إسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، كل من يخرج من بيت لحم من خلال هذا المعبر يمر من خلال أداة رصد حساسة للغاية. يخشى النساء اللواتي تعرضن لهذا النوع من التفتيش من تسجيل العملية أو مراقبتهن من قبل جنود.

قام فريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية برفع هذا الموضوع لدى الجيش الإسرائيلي، و حاليا تم تعيين ضابط تابع لمكتب التنسيق الإسرائيلي بين المناطق على حاجز جيلو العسكري

يوميا. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بانتظار نتائج التحقيق في حادث 22 حزيران الذي ادعى الجيش الإسرائيلي النظر فيه.

الحالة الاجتماعية الاقتصادية
براهين مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تشتمل الحالة الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة في الضفة الغربية
البطالة، الفقر، و التغيرات الاجتماعية الثقافية

- في مخيم جنين، أصبح التجار المعروفين الذين لم يحتاجوا دعم خارجي في السابق مؤهلين للحصول على المعونات الطارئة المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بعد فقدان أشغالهم و مصادر دخلهم خلال الشهور الماضية.
- صرحت بعض النساء اللاجئات عن الطلب من آباء أزواجهن بيع حصصهم من الورثة التي تكون من حصة أزواجهن في وقت لاحق، لكي يتمكن من تسديد تكاليف الغذاء و الصحة اليومية. و لكن في معظم الأحيان يتم رفض مثل هذه الطلبات.
- إن ظاهرة الإحباط لدى الشباب نتيجة للوضع الراهن أصبحت مقلقة للغاية. فغياب فرص العمل و القيود المفروضة على حرية الحركة و القلق الكبير حول المستقبل تؤدي إلى حدوث ظواهر عنيفة بين هؤلاء الشباب، و التي قد تؤدي إلى تولد تفاعلات متطرفة لديهم.
- يلاحظ موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين التدهور الإضافي في الحالة المعيشية لدى العائلات اللاجئة التي صنفتها الأنروا كحالات تعاني من صعوبات اجتماعية. و من بين هؤلاء العائلات، تبدو العائلات التي يعاني بعض أفرادها من الإعاقات في غاية الاحتياج و عدم قدرتها على تغطية تكاليف العناية المخصصة.
- صرح بعض المستفيدين من المعونات الغذائية المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين عن مواجهة صعوبات في شراء السلع كالملح أو الخميرة غير المتوفرة في ظرف المعونات الغذائية. كما يتذمر المستفيدون من تكاليف النقل إلى مراكز التوزيع و صرحوا أن هذا المصروف يؤثر على قيمة المساعدة التي يستلمونها.
- تحاول بعض العائلات التوفير في شراء المواد الغذائية من خلال شراء الطحين و الزيت من العائلات التي تتلقى المعونات الغذائية. و تم التصريح عن توفير حوالي 30 شيقل لكل كيس طحين، و هذا المبلغ يمكن تخصيصه لشراء سلع أخرى مفيدة. و لكن عدد المستفيدين الذين يرفضون بيع السلع التي يستلمونها من خلال صندوق المعونات في مجرى الارتفاع.
- طلب بعض المستفيدين من المعونات الغذائية عن تغيير بعض محتويات الصناديق المخصصة لهم و أخذ حالاتهم في عين الاعتبار. البدو على وجه خاص، غير معنيين في استلام مسحوق الغسيل إذ أنهم يعتمدون على مواشيهم لتلبية حاجتهم في هذا المجال، ولكنهم معنيين في الحصول على الطحين. على عكس ذلك، يستطيع سكان المدن الاعتماد على المخابز لشراء الخبز و لذلك يفضلون الحصول على كميات إضافية من مسحوق الحليب و كميات أقل من الطحين.

دراسة حالة: إبراهيم، طفل لاجئ عمره 4 سنوات من قرية دير العسل التحتا، عانى من إعاقة في الحركة منذ ولادته. أمه، التي تشتغل موظفة في السلطة الفلسطينية، كانت دائما قادرة على تسديد تكاليف الرعاية الطبيّة الخاصة والأدوية و خدمات العلاج الطبيعي. و لكن خلال الشهور الماضية

الأخيرة، اضطرت إلى إيقاف جلسات العلاج الطبيعي إذ أنها خسرت مصدر دخلها المستمر ولم تعد قادرة على تسديد تكاليف الأطباء الخاصين و الأدوية الباهظة الثمن. وتم إغلاق مركز العلاج الطبيعي الذي كان في السابق موجود في بلدة دورا المجاورة، و أصبح المركز الأقرب الوحيد في مدينة الخليل. إن عائلة إبراهيم غير قادرة على تسديد تكاليف النقل التي تبلغ 15 شيقل و لم يعد الطفل يستفيد من جلسات العلاج الطبيعي، الأمر الذي يهدد نموه في المستقبل و يقلل من فرصه للتطور.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

استجابة منظمة الصحة العالمية خلال العنف بين الفصائل في قطاع غزة

خلال شهر حزيران كانت هناك صعوبات في الوصول إلى العناية الصحية في غزة، و موظفي الصحة بالكاد استطاعوا الوصول إلى أماكن عملهم. في بعض الأحيان، عملت عيادات الصحة الأولية فقط بدوام جزئي و انحصرت الخدمات المقدمة من المستشفيات إلى الخدمات الطارئة التي واجهت ضغط كبير. و خلال الأزمة، قامت منظمة الصحة العالمية بمراقبة احتياجات القطاع الصحي الطارئة من خلال الاتصال المتواصل مع وزارة الصحة و موفري الصحة الأساسيين. تم عقد اجتماع طارئ نظمته منظمة الصحة العالمية في مقر وزارة الصحة في غزة بتاريخ 14 حزيران بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتعاون الإيطالي و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و وزارة الصحة، و تم فيه تحديد الاحتياجات التالية: وحدات الدم، الغذاء للمستشفيات، معدات العمليات، الوقود لسيارات الإسعاف التابعة للطوارئ و أسرة النوم في وحدات الطوارئ. و ظهرت العناية الطارئة بالمصابين كمشكلة أساسية. كما قامت الوكالات التابعة للأمم المتحدة بعقد اجتماع لرؤساء الوكالات بتاريخ 13 حزيران لمناقشة الأزمة. بالنسبة لقطاع الصحة، قامت منظمة الصحة العالمية بتبني مسؤولية تنسيق الاستجابة الطارئة و إنتاج جدول للاحتياجات يتم تحدثه باستمرار. قامت منظمة الصحة العالمية بتوفير الأدوية و المستهلكات و المعدات المختبرية. و قامت المنظمة المذكورة و اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاتصال مع الجيش الإسرائيلي و وزارة الصحة لتنسيق عملية إدخال الأدوية و المستهلكات من الضفة الغربية من خلال نقطة عبور إيريز. و تم منع المرضى المحولين لتلقي العلاج في الخارج من الخروج بسبب إغلاق حدود رفح. تحاول منظمة الصحة العالمية و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و اللجنة الدولية للصليب الأحمر التنسيق لفتح الحدود للحالات الطارئة.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تواجه مشكلة أساسية من حيث ميزانية الإدخال إلى المستشفيات

واجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين مشكلة كبيرة في عملية إدخال المرضى إلى المستشفيات نتيجة لعدة عوامل التي أسفرت عن إحداث قيود خطيرة في الميزانية المخصصة لذلك، و التي لم تتمكن الوكالة من تغطيتها لغاية الآن. و تضم هذه العوامل تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية لدى السكان، معدلات البطالة و الفقر الآخذة في الارتفاع و التي تجبر اللاجئين على زيادة استخدامهم لخدمات المستشفيات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. إن إعاقة خدمات وزارة الصحة نتيجة لإضراب الموظفين و انهيار عدد من الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة، بالإضافة إلى العقوبات المالية المفروضة، جعلت الخدمات المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين الخيار الوحيد الموجود للسكان اللاجئين، و فئة النساء اللاجئات المتزوجات من رجال غير لاجئين تساهم في ارتفاع هذه الظاهرة. و

خلال الربع الأول من هذا العام، تم تحويل 315 امرأة لاجئة متزوجة من رجل غير لاجئ إلى المستشفيات المتعاقد معها. و هذه الفئة من المستفيدين تستمر في الارتفاع. الإدخالات المتكررة هي نتاج الإدارة الشخصية الضعيفة لدى المرضى الذين يعانون من الأمراض الغير معدية. و إجمالي نمو عدد السكان الذي يبلغ حوالي 3.6% على مستوى وطني عبارة عن عامل إضافي يؤثر في تكرار هذه الظاهرة. تم تخفيض ميزانية الإدخال إلى المستشفيات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين من 3.8 مليون دولار أمريكي إلى 3.3 مليون دولار أمريكي. كما تم أخذ إجراءات مؤلمة تضم إيقاف خدمات فحص الطبقية و خدمات الأنف و الأذن و الحنجرة في المستشفيات و تأجيل الحالات التي تحتاج إلى عمليات كبيرة.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة و صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعمان الخدمات الصحية الأساسية للأطفال و الأمهات في غزة و يؤكدان تأمين التطعيم الفعال

استدامة توفير الخدمات الصحية الأولية للأطفال و الأمهات، بالإضافة إلى تأمين الاستجابة الفعالة و في الوقت المناسب للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالحالية الطارئة في غزة كانت مصدر الاهتمام الأساسي لدى صندوق الأمم المتحدة للطفولة و صندوق الأمم المتحدة للسكان. التجأ صندوق الأمم المتحدة للطفولة إلى تخصيص معدات لتلبية الحاجات الفورية و تنفيذ التنظيم المسبق للمعدات في مخازن وزارة الصحة و جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في حال نشوب حالة طارئة. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مراكز الصحة النسائية في جباليا و البريج لاستمرار عملية توفير الخدمات، بما فيها النفسية الاجتماعية و التواصل و العناية من قبل العيادات (ما قبل الولادة، ما بعد الولادة، و الطب النسائي). أصبحت الحاجة للاستجابة إلى النقص في المخزون و المعدات لصحة الأم الحامل و الأطفال أكثر وضوحا لاحقا للحالة الطارئة في قطاع غزة. و على وجه خاص، لم تتمكن المستشفيات من تنفيذ العمليات القيصرية نتيجة لغياب البنج و الأدوية الأخرى الضرورية. تمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من تخصيص و توصيل كمية كبيرة من هذه الأدوية خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر حزيران. تم تخصيص أكثر من 60 أداة طارئة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الأدوية و المعدات. كما قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بتخصيص 100 أداة للإسعافات الأولية و 300 أداة لنظافة الطفل و الأسرة. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتطرق لاحتياجات النساء من خلال تخصيص أدوات للعناية بالنظافة الشخصية لتلبية احتياجات النساء و المحافظة على كرامتهن.

سيعمل التطعيم المخصص من صندوق الأمم المتحدة للطفولة و الذي تم شحنه إلى غزة في شهر حزيران 2007، على تغطية تطعيم الأطفال و الأمهات لغاية شهر آذار 2008. كما تم شحن الأدوات الأساسية التي تم تخصيصها لتحديث وحدات الولادات الجديدة في المستشفيات إلى قطاع غزة. كما تم توفير الدعم في مخزن التطعيم الأساسي في وزارة الصحة من خلال المراقبة الشديدة و صيانة الغرفة المخصصة لحفظ التطعيم، و تخصيص حاملات التطعيم و معدات لمراقبة التطعيم للمساهمة في المحافظة على نظام سلسلة باردة صحي في غزة.

الأمان الغذائي و الزراعة

"يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

- الحالة الغير مستقرة في غزة خلال شهر حزيران و نتائجها السياسية تثير القلق تجاه القدرة الاقتصادية لدى سكان غزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك قلق مستمر حول استقرار الضفة الغربية و الذي قد يحد من إمكانية وصول السكان إلى مكان عملهم و الأسواق.
- خلال الأسبوع الأخير من شهر حزيران، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية باستكمال تسديد المبالغ المالية للحالات الاجتماعية الحرجة (19818 حالة في الضفة الغربية و 20474 في قطاع غزة). عملية الدفع في مجراها و لكن القيمة الإجمالية التي يجب توزيعها تصل إلى 7000000 شيقل.
- توفرت كافة السلع الغذائية الأساسية في سوق الضفة الغربية. و بقي سعر سلة الغذاء (التي تحتوي على 7 أنواع من السلع الغذائية الأساسية) كما هو في شهر أيار 2007 (و لكن هذا السعر أعلى بنسبة 6% من شهر حزيران 2007). على عكس ذلك، ارتفعت قيمة السلة الغذائية في قطاع غزة بنسبة 2% من الشهر السابق و بنسبة 9% مقارنة مع شهر حزيران 2006.
- شهد شهر حزيران ارتفاعات حادة في أسعار السوق و بطئ في الإنتاج الاقتصادي و توقف في عملية التصدير، مما أثر على منتجي المحاصيل المالية. برغم ذلك، تمت عملية استيراد المعونات الإنسانية من خلال صوفا و كيريم شالوم و إيريز و كارني (الحزام). و تبين المعلومات الأخيرة أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية تم تلبيتها، و لكن غياب الطاقة التجارية يقلل من قدرة التصنيع في غزة. وفقا لمعلومات بال تريد، إجمالي واردات المواد الغذائية في شهر حزيران 2007 في غزة هو أقل بنسبة 30% من شهر أيار و تقريبا في نفس مستوى شهر حزيران 2006.
- في شهر حزيران، وصل منتج صيد الأسماك إلى 310 طن متري مقارنة مع 687 طن متري في شهر أيار، تقريبا نفس الكمية المحققة في شهر حزيران 2006.

الملاحظات الميدانية في قطاع غزة:

- قام السكان بتخزين المواد الغذائية الأساسية في بيوتهم خلال أزمة شهر حزيران.
- كان هناك نقص في مسحوق حليب نيدو و حليب الأطفال و الزيت النباتي (بالرغم من كميات الزيت النباتي التي تم استيرادها).
- كان هناك ارتفاع حاد في أسعار سوق الطاقة الغذائية و الزراعية.
- المعونات الغذائية تقدر بشكل أكبر و هي هامة لكل أسرة بسبب عدم توفر السيولة.

يمكن إيجاد معلومات تفصيلية حول غزة في تقرير الأمن الغذائي و السوق في غزة، عدد 9.

تأثير عملية إغلاق غزة على الزراعة

إن الإغلاق المستمر لغزة سيؤثر على استفادة سكان غزة من المواد الغذائية الغنية بالبروتين الحيواني. و للتطرق للوضع المحلي، تقترح منظمة التغذية و الزراعة حماية السعة الإنتاجية المحلية لتخفيف النقص في المادة المستوردة من خلال توفير طاقات زراعية لعملية الإنتاج الحيواني و النباتي. و هذا الأمر سيتطرق لاحتياجات السكان المحليين للمنتجات الطازجة لاستكمال المعونات الغذائية. يجب تنفيذ التدريب و توفير الطاقة لتنوع المحاصيل، لتحقيق فرص تسويقية أفضل.

دراسة حالة: نقص المياه في منطقة يطا – جنوب الخليل

تتأثر منطقة يطا بنقص في المياه، الذي بلغ أوجه خلال فصل الصيف. وصلت كمية سقوط الأمطار إلى 150 مللتر فقط و معظم الكمية القليلة التي تم جمعها استخدمت لتلبية الحاجة المنزلية. تم شراء المياه الباهظ من خلال خزانات المياه (بين 10-15 شيقل للمتر المكعب) نتيجة لكمية المياه الموزعة القليلة في المدينة بالإضافة إلى غياب نظام توزيع على القرى المجاورة. و هذا الأمر يؤثر على حوالي 40000 مواطن.

يتم جمع مياه الأمطار من خلال أنظمة غير مناسبة و من خلال مناطق فقيرة و قذرة لجمع المياه و يتم استخدامها للشرب. و هذا الأمر يؤدي إلى حدوث مشاكل صحية كالأميبا، خصوصا عند الأطفال و النساء الحوامل. و نتيجة لنقص المياه، يشتغل معظم الأشخاص في الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، الأمر الذي يؤدي إلى محاصيل محدودة نتيجة لنقص الأمطار خلال فصل الشتاء. يستخدم كثير من الأشخاص مياه المجاري الغير معقمة لسقي بساتينهم المنزلية، و هذا الأمر يؤثر على جودة المنتجات و الصحة و البيئة. ظاهرة النقص في المياه الصالحة لروي الحيوانات أجبرت الأشخاص على بيع مواشيهم. إن الوضع مثير للقلق في سياق سوء الحالات الاقتصادية نتيجة للعوامل السالفة الذكر و التي أدت إلى قلة في الإنتاج الزراعي. و جاء هذا بصحبة نقص في فرص العمل الناتجة عن عمليات الإغلاق. بالإضافة إلى ذلك، في منطقة الرقعة، تقوم السلطات الإسرائيلية بتحويل موارد المياه بشكل متعمد لاستخدام المستوطنات. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالآنسة انتصار اشتية أو صونيا نجار في منظمة التغذية و الزراعة، القدس، على هاتف رقم 5322757.

المياه و الصحة

أدى الصراع بين الفصائل في شهر حزيران إلى تدمير شبكة الكهرباء اللازمة لتشغيل آبار غزة، و إلى زيادة الحاجة إلى الوقود لتشغيل مولدات الكهرباء الإضافية. و هذا الأمر يؤثر على 31 مولد كهربائي و 6 محطات لضخ مياه المجاري في مدينة غزة و المنطقة الوسطى. كما كان مخزون المواد الكيماوية للمحافظة على جودة المياه منخفض للغاية حيث تم حجز عدة شحنات من الكلور و المواد المعقمة على الحدود الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، تم إيقاف عمل معظم المنظمات الإنسانية، خصوصا تلك العاملة في مجال المياه و الصحة. لحسن الحظ، قامت المنظمات الدولية كصندوق الأمم المتحدة للطفولة و اللجنة الدولية للصليب الأحمر و أوكسفام بتوفير الاستجابات الطارئة من خلال توفير الوقود و المعدات الكيماوية.

خلال شهر حزيران، تم تزويد معدل 58 لتر للشخص يوميا في الضفة الغربية. و في قطاع غزة وصل هذا المعدل إلى 57 لتر. تحليل معلومات نظام توسيع المياه لشهر حزيران 2007 يؤشر إلى ما يلي:

- قل إجمالي كمية المياه الموفرة بنسبة 12% في الضفة الغربية و 42% في قطاع غزة مقارنة مع معدل عام 2006.
- بقي معدل قيمة المياه المخزون للمجتمعات التي لا يتم خدمتها نفسه. و لكن هذه المعدلات لا تظهر تراوح الأسعار، و خصوصا في الضفة الغربية، حيث قد يقوم الأشخاص القائمين في المناطق النائية بدفع ثلاثة أضعاف المبلغ نتيجة للمسافات الطويلة التي يجب على الشاحنات قطعها بسبب الإغلاق و التذبذبات الموسمية.

- عدد العائلات المرتبطة بشبكة مياه و التي تقوم بتسديد فواتيرها قل في الضفة الغربية و بقي على ما هو في قطاع غزة انطلاقا من شهر أيار 2007 (مقارنة مع معدل 4% في قطاع غزة لعام 2006).
- لم يكن هناك أي تغير في نسبة الدخل الشهري الذي تصرفه العائلة الواحدة على الخدمات الصحية.

التعليم

- خلال شهر حزيران، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 17 حادث هجوم و تعليق في المدارس و ممتلكاتها. 9 من هذه الحوادث تمت في قطاع غزة و 8 منها تمت في الضفة الغربية. 10 حوادث متعلقة بالارتفاع المفاجئ في الصراع بين الفصائل، 7 متعلقة بالممارسات الإسرائيلية العسكرية. و ضمت الحوادث المعتديين المقنعين الذين هجموا على المدارس و أحدثوا تخريب في الممتلكات التابعة لها، مما اضطر المدارس إلى إغلاق أبوابها نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية و العمليات الأخرى.
- شهر حزيران هو شهر امتحانات التوجيهي. أكثر من 50000 طالب جلسوا لامتحانات هذا العام، و 24000 من قطاع غزة. إن الوضع الأمني، و في قطاع غزة على وجه خاص، أعاق عملية تنفيذ الامتحانات، فحوالي 200 طالب كانوا غير حاضرين للامتحان الذي جرى بتاريخ 13 حزيران نتيجة للقتال الذي أخذ موقعه. و اضطرت وزارة التربية و التعليم الفلسطينية إلى إغلاق 9 مراكز يتم فيها تقديم الامتحانات في غزة و 3 في خان يونس. كما أدت الممارسات العسكرية الإسرائيلية إلى عرقلة التوجيهي.
- بتاريخ 13 حزيران لقي طالب يبلغ من العمر 18 عام مصرعه عندما كان عائد من مركز امتحانات في مدينة غزة. في اليوم ذاته، أصيبت طالبة من نفس الفئة العمرية في رجلها و هي في طريقها إلى مركز الامتحانات في مدينة غزة.
- بوجود الحكومة الطارئة الجديدة، تم إعادة خلط الموظفين في المستوى التشغيلي. و هذا الأمر يعطل عملية التوصيل للفئات المستفيدة و عملية تحويل أموال المشاريع من الضفة الغربية إلى قطاع غزة في الوقت المناسب. نتيجة لذلك، تم تأخير بعض النشاطات المقدمة لأطفال المدارس.
- سيقوم صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة) على تنفيذ ورشة عمل تدريبية عربية حول المواضيع التالية في أوائل شهر تموز: التشبيك بين الوكالات حول التعليم في الحالات الطارئة، المعايير الدنيا للتعليم في الحالات الطارئة، الأزمة المزمنة و عملية إعادة الإعمار المبكرة. تم استكمال الترتيبات اللوجستية للمواد التدريبية.

المصادر وطريقة تجميع المعلومات

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة:1. غياب حماية المدنيين والعنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية التنقل 3. الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يعود سببها إلى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و إصدار التقارير عن مشاكل الوصول وحماية المواطنين بشكل شهري. و لكن نتيجة لتدهور الوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في المناشدة الطارئة لعام 2006، على إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الصحة، حماية الطفل والدعم النفسي، التعليم، تأمين الغذاء، الزراعة، المياه و الصحة، خلق فرص العمل والمساعدات المالية. يقوم هذا التقرير أيضا بمراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور والتنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. كما وعملت القطاعات على إعداد أسس إنسانية إرشادية كقاعدة للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كتلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، الملاحظات الميدانية المتحقق منها والتقارير حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. وبإمكان هذه الأساليب توفير وجهات نظر مختلفة حول الوضع. تبين المؤشرات الإنسانية تغيرات واتجاهات بعيدة الأمد من شهر إلى آخر. الملاحظات الميدانية تظهر علامات التوتر التي قد تؤشر إلى تغييرات مستقبلية في الوضع بشكل إجمالي. تعمل التقارير على تزويد معلومات حول مواضيع محددة أو توفير خلفيّة شموليّة عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة.